اللفظ لتمام المعنى ولفظ الاول في المنظم بالنقل وحذف الهمزة الوصل كما تقدم نظيره والاخر بان عقليتان لان دلالة اللفظ على الجزء والخارج اللازم من جهة حكم العقل بان حصول الكل او الملزوم ليستلزم حصول الجزء واللازم والمنطقيون ليسمونه الثلاثة وضعيه باعتبار ان للوضع مدخلا فيها وبخصونه العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما سياتي في علم المعنى ان شاء الله تعالى مع بيان ان الاولى تسمى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام وفي قولي او لازم تعلقه اشارة الى الاكتفاء بان يكون بحيث يلزم من تعقل المعنى الموضوع له تعلقه الى وجوده في الذهن وجوده فيه فالمعتبر اللزوم الذهني لا الخارجي كما لعمى بدل على البصر التزاما لان عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع التنافي بينهما في الخارج وليس المراد باللزوم الذهني عدم انفكاك المدلول الالتزامي عن المدلول الوضعي في التعقل اصلا اذ اللزوم البين بالمعنى الاخص الذي هو المعتبر عند المنطقيين كما سياتي والا لجاز كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان تكون مدلولات التراسيم ولما تافي الاختلاف في الانضاح في دلالة الالتزام الغنا بل المراد به كون المعنى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على القول بعد التامل في القرائن والامارات ثم الايراد المذكور لا ينافي بالوضعية لان السامع انما كان عالما بوضع الالفاظ ولذلك المعنى عند سماعها لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والام يكن كل واحد منها لا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع وانما تتفاوت بالعقليتين اما الاولى منها فيجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء اخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئيه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه واما الثانية منها فلجواز ان يكون اللازم ملزومات عديدة لزوم بعضها اوضح منه للبعض الاخر فيمكن تفاوت الدلائم بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة اقتضاها وخفائها تان العقليتان ان كان منهما قرينة مع ارادة

لا اللفظ وضع له لذلك اللفظ اذا مجاز والا فهو كناية وهذا ما في الاصل جعلناه للتقرير وبني بناء على ما عنده من ان الانتقال في المجاز والكناية كلها من الملزوم الى اللازم اذ لا يلزم لا للازم من حيث انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز وقد ميتاز اقسام بعض المجاز بينا يعلم التشبيه وهو الاستعارة التي اصلها التشبيه فتعين التعرض لهم فهذه الثلاث اعني المجاز والكناية والتشبيه فقد علا ايظهر لك ما ذكر حصر مقصود علم البيان فيها فهو محصور في ثلاثة مقاصد

التشبيه ذا الدلالة ... بان ذا يشارك ذا فيما له
من صفة لامع تحقيقيه ... ولامع التخييل والمكنيه
وطرفا التشبيه حسبان ... كالحد بالورد وعقليان
مختلفات وجهه ما حصلا ... فيه تشارك ان تخيلا
محققا او انه قد ذكرت ... فيما مضى

المقصد الاول التشبيه وقدم على المجاز لان احد اقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه والتمام يجعل مقدم بحث الاستعارة بل جعل مقصدا براسه لما فيه من المباحث الكثيرة والفوائد الجمة اي التشبيه لغة الدلالة بان اي على ان ذا الامر مشارك ذا الامر فيما لم من صفة اي في صفة لم وهذا شامل قائل زيد عمرا وحاتما في زيد وعمرو عليا فقصر الاصل واصطلاحا الدلالة على ذلك لامع الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولامع التخييلية المذكورة في علم البديع نحو لقيت بزيدا اسدا او لتبني منه اسدا والاستعارة المكنية نحو انشبت المنية اظفارها فانه مع هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر في صفة لم ولا تسمى تلك الدلالة تشبيها اصطلاحا وينبغي ان يزاد في التعريف بالكاف ونحوها اخذا مما يافي ليخرج عنه نحو قاتل زيدا عمرا وحاتما في زيد وعمرو وخرج بالتحقيقية والمكنية التخييلية كما تبان الاظفار للمنية في المثال السابق فليس منها شيء من الدلالة على مشاركة امر لامر على ما مر فالتقييد بالافي اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقي على ما سيجيء وقد شمل التعريف ايضا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)